

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على درجة تواجد علامات الفساد المالي والإداري في مؤسسات المساهمة العامة العمومية على مستوى تراب ولاية سعيدة.

ولكي تحقق الدراسة أهدافها وفق المنهجية العلمية، تم التوظف للبحث عبر تبين أبرز المفاهيم النظرية الخاصة بحوكمة الشركات وكذا الفساد المالي والإداري ضمن المؤسسات الاقتصادية. واستكمال ذلك بجمع ومعالجة وتحليل استبيانات حول عشر (10) شركات مساهمة عامة ضمن ولاية سعيدة، عبر البحث في توافر آليات الحوكمة فيها ودراسة أعراض الفساد وأسبابه ضمنها. وعليه، فقد توصل البحث إلى ملاحظة العلاقة العكسية بين تطبيق حوكمة الشركات والفساد المالي والإداري.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الفساد المالي والإداري، شركات المساهمة العامة.

ABSTRACT

This study aims to demonstrate the impact of corporate governance on the degree of financial and administrative corruption in general public shareholding institutions in the state of Saida/Algeria.

In order to achieve the objectives of the study in accordance with scientific methodology, we paved the study through most prominent corporate governance theoretical concepts as well as the financial and administrative corruption within corporation and collect, treat and analyze ten (10) questionnaires about public stock companies within Saida state, via search in the availability of their governance mechanisms and study the symptoms and causes of corruption within it.

Accordingly, the search has come to note the negative relationship between the application of corporate governance and financial and administrative corruption.

Key words: corporate governance, financial and administrative corruption, public shareholding companies.

المقدمة:

لقد أضحت حوكمة الشركات ومكافحة الفساد على كل مستوياته الشغل الشاغل للمنظمات الدولية، من قبيل الأمم المتحدة، البنك والصندوق الدوليين وغيرها من المنظمات، بالإضافة إلى مختلف دول العالم وكبريات الشركات والأسواق المالية الدولية، والعديد من الباحثين والأكاديميين.

كما تعتبر مشاكل الفساد المالي والإداري وترشيد القرارات الإدارية لصالح مختلف الجهات المرتبطة بالمؤسسة من المشاكل المزمنة والمستعصية على الحل، رغم ما أثير حولها من نقاشات منذ بداية مسيرة الإصلاحات الموجهة للمؤسسة الاقتصادية، وهذا ما يدفع للمحاولة في الإسهام في هذا الكم الكبير من الأفكار.

إن المتتبع لواقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يلاحظ أنها في دوامة متكررة من التعثر، و الاختلالات الزمنية وعدم القدرة على الانطلاق نحو المردودية والكفاءة الاقتصادية، وهذا رغم العديد من محاولات الإصلاح منذ سنوات الثمانينات، فمشاكل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية متعددة، معقدة ومتراكمة، والحلول المقترحة لهذه المشاكل متعددة أيضا. والحقيقة الأخرى هي أن حلول هذه المشاكل يجب أن يسهم في حلها جميع الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، من ملاك (الدولة بالخصوص)، عمال (عبر ممثليهم)، مقرضين، عملاء وعلماء وخبراء مجالات عمل المؤسسة، بالإضافة إلى المجتمع عموماً (ممثلاً بقواه التمثيلية: جمعيات المجتمع المدني، البرلمانين والأحزاب السياسية)، إن هذه الأطراف بحاجة إلى آلية تجمعهم وتنسق بين قراراتهم، استراتيجياتهم ومقترحاتهم، وهذه الآلية ما هي إلا: **حوكمة الشركات.**

إشكالية الدراسة

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

هل حوكمة الشركات تؤثر على درجة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية؟

فرضية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف البحث و الإجابة على الإشكالية المطروحة يمكننا صياغة الفرضية التالية:
توجد علاقة عكسية بين تطبيق حوكمة الشركات وتفشي ظاهرة الفساد في المؤسسة الاقتصادية. أي أن تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى انخفاض الممارسات الفاسدة ضمن المؤسسة الاقتصادية.

1- الجانب النظري للدراسة

1-1: مفهوم حوكمة الشركات

لقد قُدمت العديد من التعاريف لحوكمة الشركات نظرا لشمولية هذا المفهوم وارتباطه بالعديد من المجالات واختلاف الاتجاهات الثقافية والخلفيات الفكرية للمهتمين به ، وعليه من المفيد تصنيف التعاريف المذكورة في شكل محاور، يركز كل منها على جانب من الجوانب التي تغطيها حوكمة الشركات.

جدول رقم 01: تعاريف حوكمة الشركات⁽¹⁾

المحاور	اسم الجهة، الكاتب أو الباحث	السنة	مضمون التعريف
المحور الأول: توجيه أداء الشركات ورقابتها.	Donaldson	1990	الإطار الذي يتم بواسطته رقابة أداء المدراء.
	لجنة Cadbury	1992	النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة أداء الشركات.
	Monks & Minow	1995	مجموعة من العلاقات التي تربط بين المشتركين في تحديد توجه وأداء الشركات.
	لجنة Cardon	1998	مجموعة من القواعد ذات القابلية على التطبيق في مجال توجيه ورقابة أداء الشركات.
	لجنة Predo	1999	نتاج للمعايير والتعاملات ونماذج السلوك المطور بواسطة النظامين القانوني والاقتصادي.
المحور الثاني: تحديد الأطراف ذات الصلة بحوكمة الشركات، وتوضيح الواجبات والمسؤوليات والسلطات	لجنة Peters	1997	قانون لإدارة وتوجيه أولئك المرتبطين مع الشركة، وهو يشمل مجموعة من القواعد اللازمة للإدارة والإشراف المناسبين، وتقسيم الواجبات والمسؤوليات والسلطات المؤثرة في التوازن المطلوب لنفوذ كافة أصحاب المصلحة.
	Tricker	1997	مجموعة من القضايا التي تواجه مجلس الإدارة، بما فيها التفاعل مع الإدارة العليا في الشركة، والعلاقات مع حملة الأسهم فيها والجهات الأخرى المهتمة.
	تقرير Millstein	1998	إطار من العلاقات والمسؤوليات المتناظرة بين المجموعة الأساسية المكونة من حملة الأسهم وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء والمصمم أساسا من أجل تعزيز الأداء التنافسي المطلوب لتحقيق الأهداف الأساسية في الشركة.
	Armstrong	بدون سنة نشر	شيء ما يتعلق بالقيادة من أجل الكفاءة والأمانة والاستقامة وتحمل المسؤولية، تلك القيادة يجب أن تكون شفافة وقابلة للمساءلة.
المحور الثالث: أهداف حوكمة الشركات وأهميتها لحملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين.	Demb&Neubaner	1992	العملية التي يمكن من خلالها أن تستجيب الشركات لحقوق ورغبات أصحاب المصلحة.
	Shleifer&Vishny	1997	الطرق التي يمكن من خلالها تجهيز الأموال في الشركات ضمان حقوقهم فيها، مع حصولهم على عائد من استثمار أموالهم هناك.
	Fredman	2003	إدارة أعمال الشركات طبقا لرغبات حملة الأسهم، بمعنى تحقيق العوائد الجزية لهم وتعظيم القيمة.
	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	2004	مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم فيها وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين، وتقدم الحوكمة أيضا إطارا يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة ووسائل الوصول إليها ورقابة الأداء.

المصدر: د. بشري نجم عبدالله المشهداني، أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي، بحث منشور ضمن الموقع الرسمي لهيئة النزاهة العراقية، دون تاريخ، http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=470

1-2: مبادئ حوكمة الشركات

تعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED من أول المنظمات التي أصدرت مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999، ثم أصدرت النسخة المعدلة منها في عام 2004، وحدثتها مرة ثانية بمناسبة انعقاد قمة العشرين G20، بتركيا، سنة 2015، في تقرير وجهته إلى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لهذه الدول.

تحتوي مبادئ المنظمة على ستة (06) مبادئ، أساسية موضحة كما يلي: (2)

1-2-1 : وضع أسس لإطار فعال لحوكمة الشركات : يجب على إطار حوكمة الشركات تشجيع شفافية وعدالة الأسواق، والتخصيص الكفاء للموارد. و يجب على هذا الإطار أن يكون متسقا مع قواعد القانون ويدعم الهيئات المكلفة بالرقابة وتطبيق القوانين.

1-2-2 : حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية لهم ووظائف الملاك الرئيسيين : يجب على إطار حوكمة الشركات حماية وتسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم وضمان المعاملة العادلة لجميع المساهمين، بما في ذلك مساهمو الأقلية والمساهمون الأجانب. كما يجب أن يكون لجميع المساهمين فرصة الحصول على تعويض عن انتهاك حقوقهم.

1-2-3 : المستثمرون المؤسسيون، أسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء: يجب على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحوافز على طول سلسلة الاستثمار، وأن يسعى لتعمل أسواق الأسهم بطريقة تدعم الحوكمة الجيدة للشركات.

1-2-4 : دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات : ينبغي أن يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون أو التي تنشأ من خلال الاتفاقات المتبادلة، وأن يشجع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، فرص العمل واستدامة المشاريع السليمة مالياً.

1-2-5 : الشفافية والإفصاح : ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كافة المسائل الجوهرية المتعلقة بالشركة، بما في ذلك الوضع المالي، الأداء، الملكية وحوكمة الشركة. (3)

1-2-6 : مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب على إطار حوكمة الشركات ضمان التوجيه الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة على الإدارة من قبل المجلس، ومساءلة الشركة والمساهمين لمجلس الإدارة، بالإضافة إلى كيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية. (4)

3-1: آليات حوكمة الشركات

لقد عرض كل من (Kenneth A.Kim, John R.Nofsinger, & Derek J.Mohr) في كتابهم الموسوم Corporate Governance، والذي ترجم إلى العربية تحت عنوان: حوكمة الشركات، الأطراف الرابضة والمشاركة⁽⁵⁾، عدداً من آليات الحوكمة كالتالي:

1-3-1: حوافز المديرين

تعمل هذه الآلية على توحيد دوال الهدف بين إدارة الشركة والملاك، وبذلك حين يعمل المديرون على تحقيق أهدافهم فإنهم بذلك يعملون بشكل آلي على تحقيق أهداف المساهمين، ومن أساليب هذه الآلية: أ- تقسيم راتب المدراء إلى جزأين: جزء أساسي ثابت وآخر (مكافآت) متغير وفق أداء الشركة، بحيث يتعين على المدير أن يبذل الجهد لتحسين أداء الشركة والذي في النهاية سينعكس على تحسن الجزء المتغير من راتبه. ب- خيارات الأوراق المالية: عقد يمنح للمدير حق شراء أسهم بسعر محدد، وخلال مدة زمنية معينة - في الغالب عشر (10) سنوات-، بحيث أنه إذا زادت أسعار الأسهم في السوق فإنه يحصل على الفرق كريح، وهذا يعتبر حافزاً له على بذل الجهد لتحسين أداء الشركة.

2-3-1: المحاسبون والمراجعون (مكافحة الغش المالي)

يحصل المراجعون على معلومات خاصة حول الشركة لا يمكن لغيرهم الحصول عليها، ويستخدمون هذه المعلومات لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية المنشورة تعكس المستوى الحقيقي للأعمال التي تجري، والإفصاح عن هذه المعلومات للجهات الخارجية المسؤولة عن إحاطة المساهمين الذين يستخدمون هذه القوائم المالية.

3-3-1: مجلس الإدارة ولجانته

يعتبر مجلس الإدارة من أهم آليات الحوكمة الداخلية، و هو الممثل الشرعي للمساهمين، وحتى يتمكن المجلس من أداء وظائفه بشكل جيد، فإنه في الغالب ينشئ لجان متخصصة يباها مهام محددة، ومن أهمها: لجنة المراجعة، لجنة التعويضات، لجنة التعيينات

4-3-1: بنوك الاستثمار ومحللو الأوراق المالية

إن بنوك الاستثمار هي المنوط بها توفير احتياجات الشركات، وتوفير فرص استثمار للسوق، ولأن المحللين كثيراً ما تكون لديهم معلومات أفضل عن الشركة من معظم المستثمرين، فكل من بنك الاستثمار ومحللي الأوراق المالية يكونون في وضع أفضل لرصد حوكمة الشركة، ومعاونة المساهمين في حل مشكلاتهم.

1-3-5: الدائنون ووكالات تقييم الائتمان

بالإضافة إلى اهتمام المساهمين بحوكمة الشركة، نجد أولئك الذين يقرضون الشركة يهتمون كذلك بالحوكمة أيضاً، كونهم ينتظرون استرجاع أموالهم مع فوائدها، وكذلك فإن هناك وكالات تقييم الائتمان التي تقيم مستوى السلامة لدين الشركة وتقدم معلومات مهمة لمستثمري السندات المحتملين.

1-3-6: كبار الملاك، المساهمون المؤسسيون ونشطاء المساهمين

يعتبر كبار الملاك والمساهمون المؤسسيون ونشطاء المساهمين من آليات الحوكمة كونهم لهم القدرة على التأثير على أداء الإدارة وفرض مقترحاتهم عليها، وكذلك لما لهم من قدرة تصويتية في الجمعية العامة للمساهمين، وقدرة على إقناع باقي المساهمين الصغار بأرائهم.

1-3-7: إعادة التنظيم المؤسسي (مدخل الدمج والضم)

في هذا الإطار قد تعتبر حالات شراء شركات سيئة الأداء بواسطة شركات أخرى، والتخلص من الإدارة القديمة لتحسين ربحية الشركة المشتراة أحد آليات الحوكمة.

1-3-8: لجنة الأوراق المالية والبورصة

تعتبر اللجان المنظمة للبورصة والتعامل في الأوراق المالية، أحد الآليات الهامة لحماية المستثمرين من تلاعب المدراء ومن يعمل معهم من محللين ومراجعين، وذلك بما يتاح لها من سلطة على تنظيم السوق المالية، والحرص على شفافية وسلامة التعاملات فيها.

1-4: تعريف الفساد

تَعَرَّفَ الأمم المتحدة ضمن مشروعها: " كتيب عن تدابير مكافحة الفساد العملي للمدعين العامين والمحققين " بأنه لا يوجد تعريف مقبول عالمياً وشاملاً للفساد. وفي نفس الوقت ترى أن التعريف العملي والدارج مؤخراً، هو أن الفساد يعبر عن " سوء استخدام المنصب العام أو الخاص لتحقيق مكاسب شخصية، بصفة مباشرة أو غير مباشرة " (6)

كما تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بشكل عام بأنه " إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة " (7)

1-5: أنواع الفساد

هناك عدة أنواع للفساد يمكن إجمالها فيما يلي: (8)

1-5-1: الفساد الإداري: يعرف الفساد الإداري من قبل البعض على أنه " استخدام السلطة العامة أو المنصب من أجل تحقيق أرباح أو مكاسب شخصية أو من أجل تحقيق مكانة اجتماعية وبالطريقة التي يترتب عليها مخالفة للتشريع ومعايير السلوك الأخلاقي والمهني "

1-5-2: الفساد المالي: إن الفساد المالي ما هو إلا " مجموعة من الانحرافات المالية المخالفة للقواعد والأحكام المالية التي تسهم في سير العمل الإداري والمالي "

الفساد في القطاع الخاص

في إطار الحديث عن الفساد في القطاع الخاص فقد قدم مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE إرشادات عملية لمكافحة الفساد، موجهة للقطاع الخاص، وقدم تعريفاً عاماً للفساد، إلا أنه ينطبق على المشروعات الخاصة أيضاً، فعرف " الفساد بشكل عام على أنه استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، إلا أن هناك ثلاثة شروط يجب أن تتوافر في عمل ما لكي يعتبر عملاً ينطوي على فساد:

1- عدم احترام مبدأ الاستقلال المتبادل الأطراف، فيُظهر طرفا التعامل انحيازاً للعمل مع بعضهما.

2- التحيز أو تضارب المصالح يجب أن يكون متعمداً.

3- يجب أن تجلب المخالفة مزايا للطرفين، مهما كان نوع هذه المزايا. (9)

1-6: مظاهر الفساد

تتعد مظاهر الفساد ضمن المؤسسات الاقتصادية، ويمكن ذكر هذه الصور، كالتالي:

1-6-1: الرشوة: وتشمل الاستخدام غير السليم للهدايا والخدمات في مقابل تحقيق مكاسب شخصية. ويطلق عليها أسماء أخرى، مثل العمولات، البقشيش (10)، وقد تكون الرشوة مالية أو غير مالية.

1-6-2: الاختلاس والسرقه والاحتيال: في سياق الفساد فإن الاختلاس، السرقة والاحتيال تعبر عن سرقة يقوم بها فرد عبر استغلال موقعه الوظيفي. ففي حالة الاختلاس تؤخذ الممتلكات من قبل شخص أو تمن عليها. (11) أما الاحتيال فيشمل استعمال المعلومات الخاطئة أو المضللة لدفع صاحب الملكية إلى التخلي عنها بشكل طوعي

1-6-3: الابتزاز: الابتزاز يعتمد على الإكراه، مثل التهديد بالعنف - للفرد أو لأقربائه - أو عرض معلومات شخصية أو حساسة، وقد يكون المتضرر من الابتزاز المصلحة العامة أو مصلحة شركة، أو مصلحة فرد ما.

1-6-4: إساءة استخدام السلطة التقديرية: في كثير من الحالات ينطوي الفساد على إساءة استعمال السلطة التقديرية التي يتمتع بها المسؤولون، وغالباً ما ترتبط بالبيروقراطية التي تتاح بها حرية تصرف فردية واسعة للمسؤولين وغياب الأسس الرقابية و المساءلاتية المناسبة.

1-6-5: المحاباة والمحسوبية: من حيث التعريف، المحاباة، الواسطة والمحسوبية تشترك جميعها في إساءة استخدام السلطة التقديرية⁽¹²⁾. وتقتضي المحاباة والمحسوبية تفضيل أشخاص أو جهات معينة في التوظيف أو عقد الصفقات، وهذا على حساب مصلحة الشركة، ويستغل في ذلك عدم توفر معايير تضبط هذه المسائل مترافقة مع ضعف المحاسبة والمساءلة.

1-6-6: خلق واستغلال تضارب المصالح: تنطوي معظم أشكال الفساد على خلق أو استغلال بعض التعارض بين المسؤوليات المهنية للفرد ومصالحه الخاصة.

1-7: أسباب الفساد في المؤسسات الاقتصادية⁽¹³⁾

من بين أهم الأسباب المساعدة والدافعة لتفشي الفساد في المؤسسات الاقتصادية ما يلي:

1-7-1: القوانين واللوائح غير الواضحة والمعقدة وسرعة تواتر تغييرها: تتطلب القوانين المتعارضة تفسيراً دقيقاً، مما يتيح للمسؤولين سلطة أكبر للاعتماد على تقديرهم الشخصي، ومن ثم يزيد من مخاطر اتخاذهم لقرارات عشوائية أو منحازة تخدم أغراضهم.

1-7-2: انعدام الشفافية والمساءلة: عندما يخفي انتهاك القانون معاملاته فإنه بالتالي يكون منتهياً من المساءلة، بالإضافة إلى أن غياب الشفافية، قد يندرج تحته إخفاء مواطن الخلل في إدارة الشركة، اتجاه النتائج المالية، حقوق الموظفين وحقوق باقي أطراف التعامل، الأمر الذي يسهل الاقتراب من هاوية الفساد.

1-7-3: انعدام المنافسة: عادة ما يكون لدى الشركات المنتجة، التي تعمل في سوق احتكاري، حافز قوي لممارسة الفساد، وقد تكون الحكومة هي الراعية لهذا الاحتكار مما يزيد فرص الفساد أكثر، كون الشركة تحظى باحتكار قانوني بالإضافة إلى الاحتكار الاقتصادي الذي تتمتع به.

1-7-4: انخفاض أجور العاملين في الشركات: عندما لا يفي مرتب موظفي الشركات بتلبية ما يعتقدون أنه احتياجاتهم اليومية، فإنهم يلجئون للفساد لاستكمال دخلهم. إلا أن مجرد رفع أجور الموظفين لن يحد من انتشار الفساد طالما استمر المناخ الذي يوفر فرص إساءة استخدام السلطة.

1-8: أساليب التغلب على الفساد

يُفترض R. Klitgard بأن الفساد " يحدث عندما يكون كسب متعاطيه منه أكبر من عقوبتهم مضروبةً في احتمال إمساحهم ومحاکمتهم. أي: مكاسب الفاسدين < العقوبة × احتمال القبض والمحاکمة"⁽¹⁴⁾

بهذا الشكل تصبح درجة الفساد تتبع درجة السلطة التقديرية التي يتمتع بها المسؤولون من جهة، ودرجة الشفافية والمساءلة التي تتعرض لها هذه السلطة التقديرية من جهة أخرى. وقد استدرك C. Stephan على هذا التحليل، بتحليل مفاده أنه مع غياب الشفافية والمساءلة واتساع السلطة التقديرية للمسؤولين فإن الفساد لن يحدث إلا مع وجود ضعف في الالتزام الأخلاقي لهؤلاء المسؤولين، وقدم بعد ذلك المعادلة التالية:

$$\text{درجة الفساد} = \text{احتكار القرار} + \text{حجم السلطة التقديرية} - \text{المساءلة} - \text{الالتزام الأخلاقي}^{(15)}$$

• البناء السليم للسلطة:

من أجل الحد من إمكانيات الفساد على الشركة ينبغي ضمان قدر عالي من التوازن داخل أجهزة صناعة القرار، وأن تعمل على أن تكون السلطات داخل المؤسسة متوافقة مع حجم مناسب من المساءلة. ومن أدوات ذلك، نشر ثقافة تفويض السلطة على مختلف مستويات التسلسل الهرمي، إشراك أصحاب المصلحة في بلورة القرارات والأهداف وتبني آليات تشجع تداول مراكز صنع القرار.

كما ينبغي العمل على استقلال مجلس الإدارة وتفعيل أدواره من حيث تعيين الإدارة، مكافأتها وإعفائها؛⁽¹⁶⁾

• تأطير السلطة التقديرية:

بشكل عام تعبر السلطة التقديرية عن المدى أو الهامش المتاح للإدارة على ممارسة حق ما أو إتيان عمل أو تركه - دون أن يكون ذلك إجبارياً -⁽¹⁷⁾، وعلى هذا الأساس فإن اتساع هذا الهامش ليشمل عدداً كبيراً من المجالات يعطي متخذي القرار فرصاً عديدة لممارسة الفساد في حال أرادوا ذلك.

كما أنه من الحلول المقترحة لتأطير السلطة التقديرية للإدارة الحوكمة ذاتها - الآليات بشكل أدق - وهو ما ذهب إليه CHARREAUX في معرض تقديمه تعريفاً لحوكمة الشركات حيث قال: " تغطي حوكمة الشركات مجموع الآليات التي من شأنها تحديد سلطات المديرين والتأثير في قراراتهم. أي الآليات التي (تحكم) سلوكهم وتحدد حيز سلطتهم التقديرية ".⁽¹⁸⁾

• دعم الشفافية والمساءلة:

إن غياب الشفافية مع وجود قدر وآليات معينة للمساءلة، يصبح أمراً غير مجدٍ لمحاربة الفساد، إذ لن تتمكن هذه الآليات من تفكي آثار المفسدين، من جانب آخر، فإن غياب المساءلة مع وجود قدر من الشفافية (توافر المعلومات عن الفساد)، يعطي للفساد وجهاً أقبح من الحالة السابقة، ويؤدي إلى عواقب أكثر سوءاً، من قبيل فقدان ثقة المستثمرين، تثبيط عزيمة الموظفين وتشجيع أفراد آخرين على الفساد.

● تعزيز البعد الأخلاقي:

إن للالتزام الأخلاقي عنصرين داخلي وخارجي، فبعض الدخلى بالقضايا الجوهرية في ثقافة الفرد، من حيث الالتزام الديني والوطني، ولاشك أن هذا العنصر يمتد إلى أبعد من حدود المؤسسة، فيصل إلى البيئة المجتمعية والأسرية والمنظومة التربوية والإعلامية، ومنظومة القيم بشكل عام، كما أنه ينبغي على المؤسسة دمج المعايير الأخلاقية ضمن معايير اختيار الموظفين وترقيتهم.

أما فيما يخص العنصر الخارجي للالتزام الأخلاقي فيتسع دور ودائرة تأثير المؤسسة للحد من الفساد، وذلك بالمراجعة المستمرة لمستوى معيشة موظفيها، ودعمهم في حال واجهوا صعوبات مالية أو اجتماعية، وتحسين ظروف العمل الصحية والأمنية.

2- الجانب التطبيقي

1-2: مجتمع عينة الدراسة

تعتبر عينة الدراسة عن مجتمع المؤسسات الاقتصادية العمومية ذات شكل شركة ذات أسهم، على مستوى تراب ولاية سعيدة، والمقدر عددها بعشر (10) شركات، وهي: شركة سكايح للورق والسيليلوز، مؤسسة مواد التنظيف، شركة نفضال، مؤسسة الحليب ومشتقاته، شركة المواد الكاشطة والزجاج، مقاولات البناءات الحديدية، شركة سونلغاز، مطاحن أقروديف، المؤسسة الحديدية للتفصيل، شركة الإسمنت.

2-2: أداة الدراسة

لقد تم تبني الاستبيان كأداة لجمع المعلومات حول حوكمة الشركات والفساد الإداري والمالي، وهذا بغرض تحقيق الهدف الرئيسي من الدراسة والمتمثل في معرفة أثر الحوكمة على الفساد ضمن المؤسسة الاقتصادية، وكذلك تحقيق أهداف أخرى، كبحث الحوكمة في الشركات الاقتصادية واستقصاء علامات الفساد ضمنها، حيث نظم الاستبيان وفق النسق التالي:

جدول رقم 02: محتويات الاستبيان

أولاً: الفساد المالي الإداري	ثانياً: حوكمة الشركات
1. الشفافية	1- المسؤولية 2- التدقيق 3- تركيبة مجلس الإدارة 4- مكافآت مجلس
2. احتكار السلطة	الإدارة وكبار المدراء (المسيرين) 5- الاجتماعات 6- المعلومات
3. المساءلة	7- قائمة المصالح 8- قياس الأداء 9- التصويت في الجمعية العامة
4. متفرقات	10- القوائم المالية 11- تعيين أعضاء مجلس الإدارة

وقد حوى الاستبيان ثلاثة وستين (63) سؤالاً، موزعة إلى 23 سؤالاً عن الفساد و40 سؤالاً عن الحوكمة.

3-2: صدق وثبات أداة البحث (الاستبيان)

يقصد به أن يعطينا الاستبيان النتائج نفسها إذا أعيد تطبيقه على نفس أفراد العينة في فترتين مختلفتين وفي الظروف نفسها، وقد تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach للتأكد من الثبات الكلي للإستبيان ودرجة الاتساق الداخلي بين عباراته. بعد حذف الأسئلة الاسمية والتي تحمل إجابات غير سَلَمِيَّة، واستعمال برنامج SPSS ، كانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 03: اختبار ألفا كرونباخ

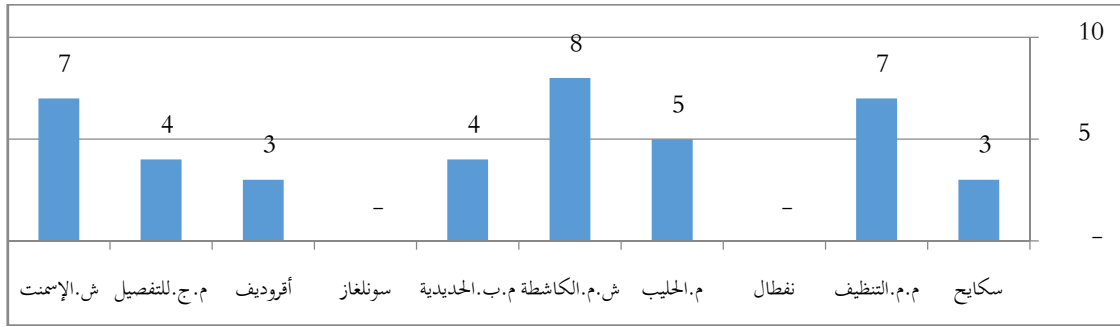
Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,887	58

تشير قيمة ألفا كرونباخ التي بلغت 88.7%، إلى الدرجة العالية لصدق وثبات أسئلة الاستبيان.

4-2: نتائج الدراسة : 1-4-2: حوكمة الشركات

1-1-4-2: حجم مجلس الإدارة:

شكل رقم 01: عدد أعضاء مجلس الإدارة للمؤسسات المعنية بالدراسة.



من الشكل السابق، نلاحظ أن جميع المؤسسات لا تتجاوز الحد الأقصى الموصى به ، إلا أن 8/5 من المؤسسات لا يصل عدد أعضاء مجالسها إلى الحد الأدنى، مما يضعف من كفاءة هذه المجالس في مجال الحوكمة.

2-1-4-2: تركيبة مجلس الإدارة:

جدول رقم 04: تركيبة مجلس الإدارة للمؤسسات المعنية بالدراسة

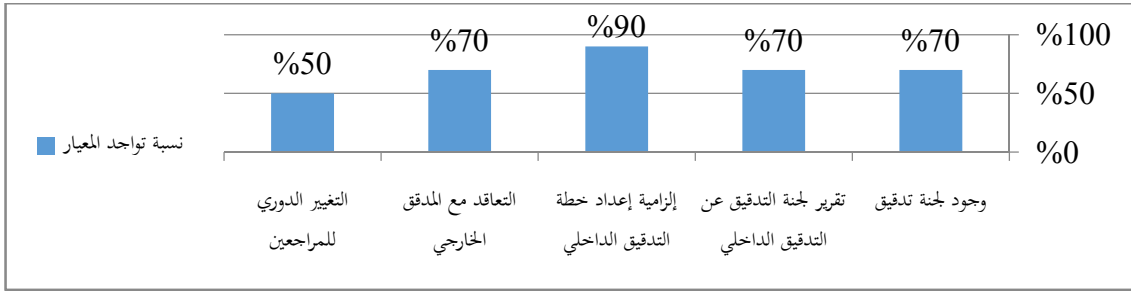
المؤسسات	نوعية أعضاء مجلس الإدارة
مؤسسة مواد التنظيف ، مقاوله البناءات الحديدية	تنفيذيون ، مستقلون
شركة سكايج للورق والسيليلوز ، شركة نفضال ، مؤسسة الحليب ومشتقاته ، شركة المواد الكاشطة والزجاج ، شركة سونلغاز ، مطاحن أفروديف ، المؤسسة الجديدة للتفصيل ، شركة الإسمنت	تنفيذيون فقط

من الملاحظ أن تركيبة مجلس الإدارة لمعظم الشركات خالية من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين مما يضعف من استقلالية قرارات المجالس فيما يتعلق بالحوكمة ، ما عدا شركتين يحتوي مجلسها على أعضاء مستقلين.

2-4-1-3: التدقيق:

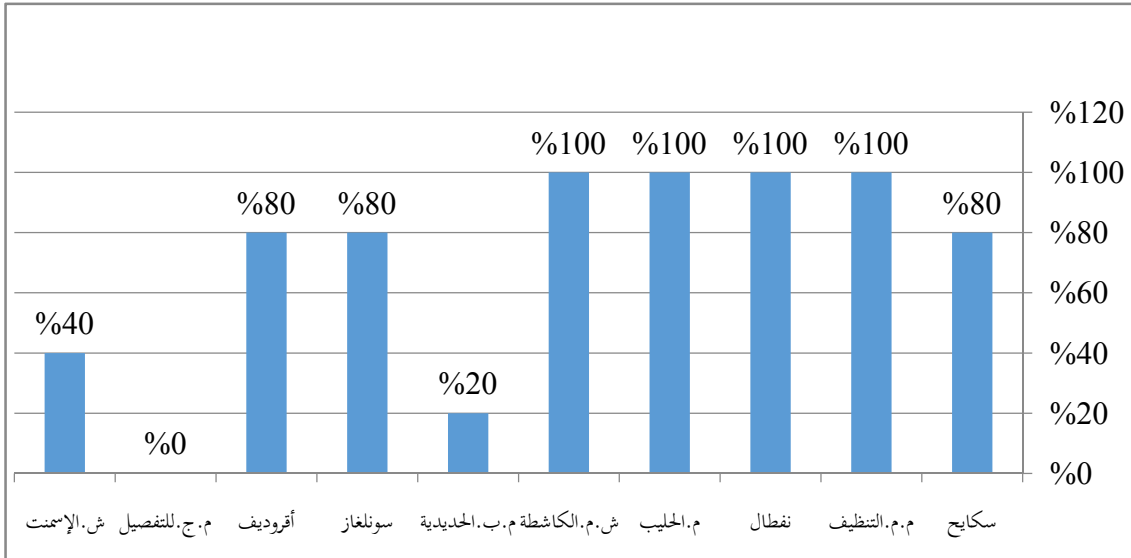
تم الاستفسار عن مدى تواجده المعايير اللازمة لتدقيق ذو جودة واستقلالية مقبولة، فكانت النتائج كالتالي:

شكل رقم 02: مدى تواجده معايير جودة التدقيق



يعبر الشكل السابق عن أن 70% من مجالس الإدارة بها لجان تدقيق، وأنها كلها تصوغ تقارير عن وظيفة التدقيق ضمن المؤسسة، كما أن 90% من الشركات ملزمة بإعداد خطة تدقيق داخلي، أما فيما يخص التدقيق الخارجي، فإن 70% من الشركات تتعاقد مع مدققين خارجيين و 50% منها ملزمة بالتغيير الدوري لهم.

شكل رقم 03: مقارنة جودة التدقيق بين المؤسسات المدروسة



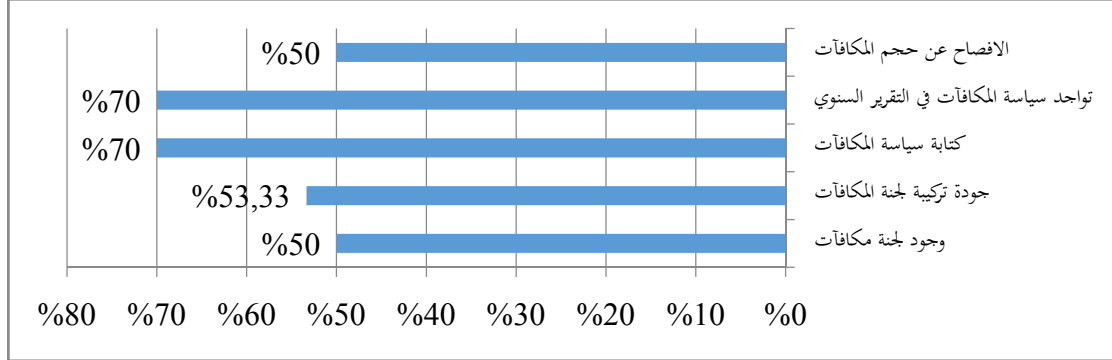
يُظهر الشكل أعلاه المقارنة بين المؤسسات المبحوثة من ناحية توافرها على معايير لجودة التدقيق، والتي ذكرت في الشكل رقم 02، بحيث تعطى نقطة واحدة عن كل معيار، وتحسب جودة التدقيق بقسمة مجموع ما

تحصل عليه الشركة من نقاط نسبةً إلى مجموع النقاط الأقصى (وهو خمسة 5 نقاط)، ويلاحظ انعدام المعايير المدروسة ضمن المؤسسة الجديدة للتفصيل، فيما حققت 4 شركات من أصل 10 العلامة الكاملة.

2-4-1-4: المكافآت:

تعد لجان المكافآت أحد آليات الحوكمة المهمة في تحفيز المسيرين لإتباع السلوكيات الموائمة لتطلعات الملاك، من ثم كان من الواجب الاستقصاء عنها ضمن هذه الدراسة:

شكل رقم 04: أطر بلورة المكافآت

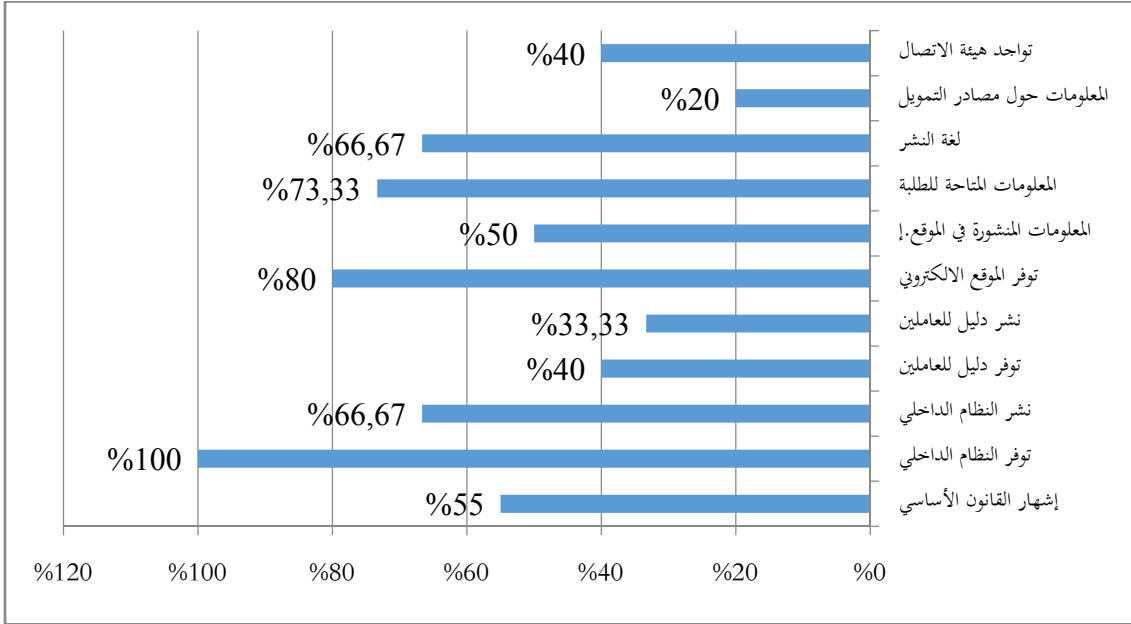


يلاحظ من الشكل السابق أن نصف المؤسسات تحوي لجان مكافآت ضمن مجالس إدارتها، وأن تركيبة هذه اللجان تحظى بتنوع متوسط، بجودة قدرها 53.33%، وتجدر الإشارة، أن 70% من الشركات تتبنى سياسة مكافآت مكتوبة وتنشرها ضمن تقاريرها السنوية، أما الإفصاح عن حجم المكافآت، فتقوم به نصف الشركات.

2-4-2: الفساد المالي والإداري

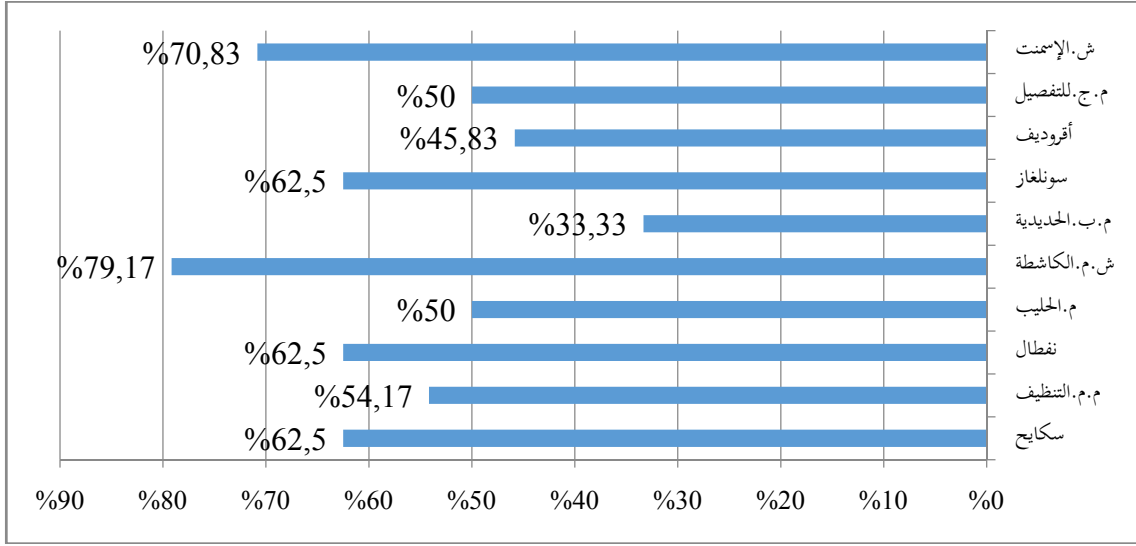
2-4-2-1: الشفافية:

شكل رقم 05: توافر معايير الشفافية



من الشكل السابق، نلاحظ أن كل المؤسسات تتوفر على نظام داخلي، وهذا حسب ما تمليه المادة 75 من قانون علاقات العمل⁽¹⁹⁾، إلا أن نسبة تعميمه بين العمال تقدر بـ 66.76%، و أن 10/8 من المؤسسات تمتلك موقعاً إلكترونياً، و أن جودة نشر المعلومات قُدرت بـ 50%، كما أن 10/4 مؤسسات تحوي هيئة اتصال، وهذه النسبة تعد قليلة باعتبار أن عملية الإتصال الخارجي تعد من أهم سمات الإدارة الحديثة، أما المعيار الذي حقق أقل نسبة هو مدى نشر معلومات حول مصادر تمويل المؤسسات بنسبة 50%.

شكل رقم 06: نسبة الشفافية ضمن كل مؤسسة



تعتبر النتائج أعلاه عن درجة توافر معايير الشفافية في المؤسسات المدروسة، حيث حققت شركة المواد الكاشطة أعلى نسبة بواقع 79.17% فيما كانت أقل نسبة للمؤسسة البنائيات الحديدية بـ: 33.33%.

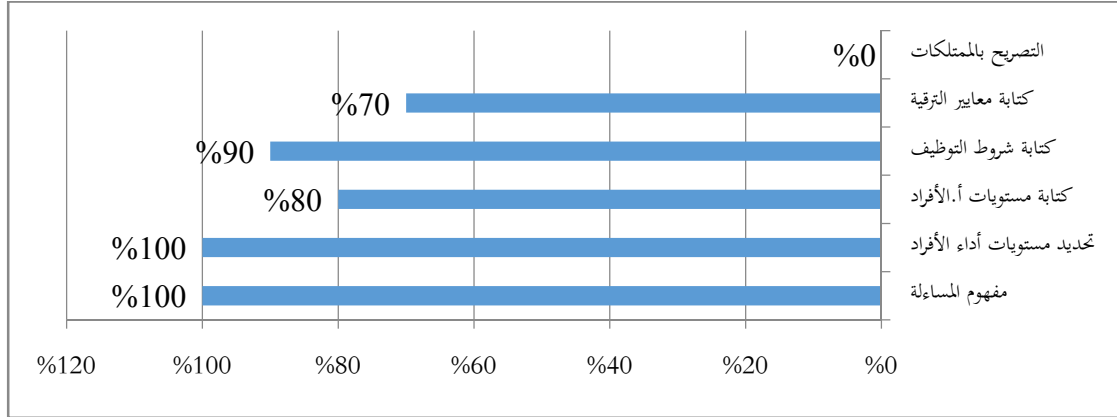
2-2-4-2: احتكار القرار:

تمثلت دراسة حجم احتكار القرار في ثلاثة جوانب هي شكل الهيكل التنظيمي، وجود ظاهرة تفويض السلطة من عدمه ومشاركة الشركاء الاجتماعيين في بلورة أهداف وخطط واستراتيجيات المؤسسة، فكانت النتائج كالآتي:

1. تتميز كل المؤسسات بمبكل هرمي، و هذا ما يدل على مركزية عالية في خطوط السلطة.
2. كل المؤسسات تتبنى مفهوم تفويض السلطة؛
3. 10/9 مؤسسات تأخذ بالاعتبار مشاركة الشركاء الاجتماعيين في بلورة أهدافها واستراتيجياتها.

2-2-4-2: المساءلة:

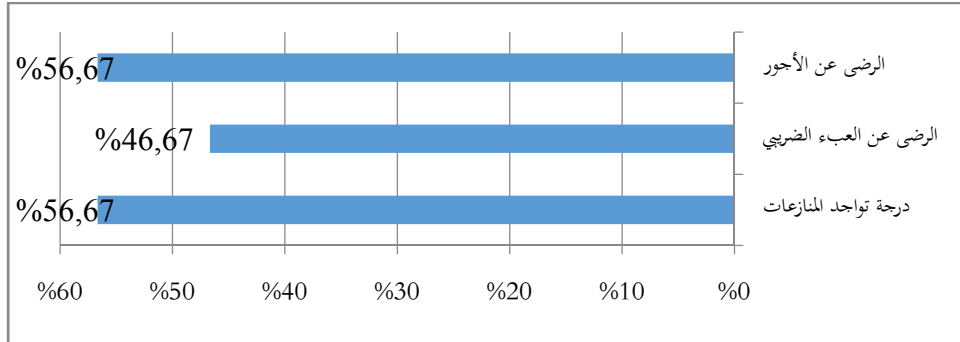
شكل رقم 07: عناصر المساءلة



من الشكل السابق نجد أن 6/5 من النتائج تعبر عن التواجد الجيد لعناصر المساءلة في المؤسسات، إلا أن الملفت هو انعدام عنصر التصريح بالامتلاكات.

2-4-2-4: عناصر أخرى عن الفساد:

شكل رقم 08: عناصر أخرى عن الفساد



من الشكل السابق نجد أن نسبة الرضا عن الأجور بلغت 56.67%، ما يعبر عن ميل نحو الفساد بالنسبة للأفراد ، أما الميل نحو التهرب والغش الضريبي فقد بلغت نسبته 53.33%، كما يلاحظ تواجدها نسبة عالية من النزاعات القضائية مع مختلف الأطراف، وهذا ما يرفع من احتمال تواجدها ممارسات فاسدة من قبيل التعسف والمحسوبية.

2-4-3: العلاقة بين الحوكمة والفساد المالي والإداري

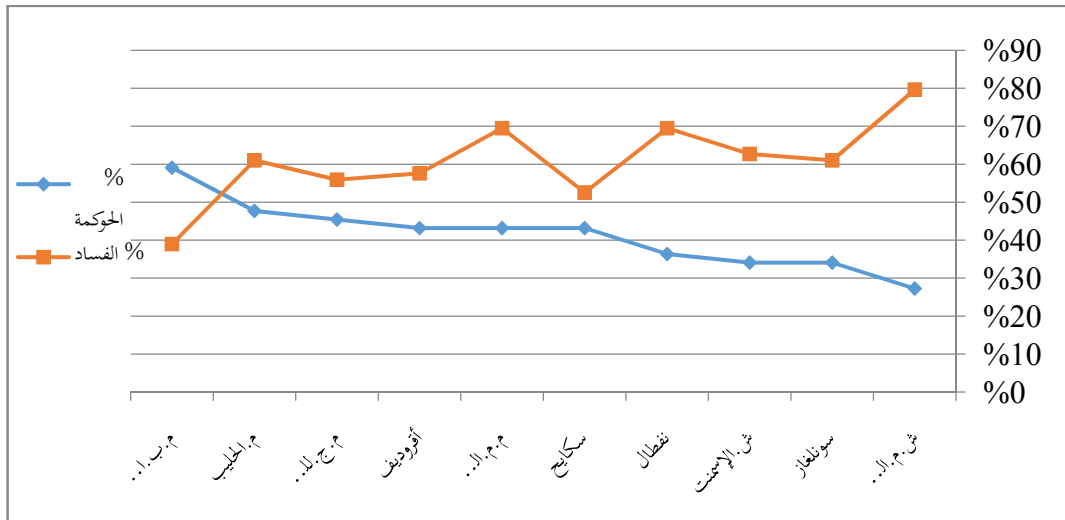
بعد معالجة نتائج الاستبيان وتفريغها عبر برنامج Excel وترتيبها بشكل تصاعدي، جاءت النتائج وفق

الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم 05: العلاقة بين الحوكمة والفساد المالي والإداري

سكاكح	نفظال	شركة الإسمنت	سونلغاز	ش. مواد الكاشطة	المؤسسات
43,18%	36,36%	34,09%	34,09%	27,27%	نسبة الحوكمة
52,54%	69,49%	62,71%	61,02%	79,66%	نسبة الفساد
مقاولة.ب. الحديدية	مؤسسة الحليب	م. جديدة للتفصيل	أفروديف	م. مواد التنظيف	لمؤسسات
59,09%	47,73%	45,45%	43,18%	43,18%	نسبة الحوكمة
38,98%	61,02%	55,93%	57,63%	69,49%	نسبة الفساد

شكل رقم 09: العلاقة بين الحوكمة والفساد المالي والإداري



من الشكل السابق نجد أن الشركة الأقل تبنياً لآليات حوكمة الشركات هي شركة المواد الكاشطة، وهي في نفس الوقت الشركة الأكثر تضمناً لعلامات الفساد، فيما حققت مقاولة البناءات الحديدية أعلى معدل لتبني آليات الحوكمة وأقل نسبة لأعراض الفساد، كما يلاحظ أن المؤسسات التي حققت مستويات منخفضة في ظهور

أعراض الفساد عليها هي المؤسسات التي تواجه منافسة في سوق متواجها، إذ تعتبر مكافحة الفساد ضرورة وجودية لها. فيما كانت المؤسسات التي تعتبر محتكرة للسوق وغير مهددة بالزوال أكثر عرضة للفساد.

ويلاحظ عبر الشكل السابق العلاقة العكسية بين توافر آليات الحوكمة وتواجد الإمكانيات لتعاطي

التصرفات والسلوكيات الفاسدة وهي الفرضية المراد إثباتها.

الخاتمة

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى التحقق من إمكانية قياس الحوكمة عبر الاستقصاء عن تواجدها ضمن الشركات وجود هذه الآليات، وكذلك حاولنا دراسة الفساد المؤسسي، عبر استكشاف الثغرات التي يمكن أن تُيسر تعاطيه، من طرف مختلف أطراف المؤسسة.

و قد توصلنا إلى التحقق من العلاقة العكسية بين حوكمة الشركات والفساد المالي والإداري، بحيث أُثبت أن لتطبيق حوكمة الشركات ضمن المؤسسات الاقتصادية أثر إيجابي على تخفيض احتمال تعاطي الفساد داخلها. كما تم من خلال البحث اختبار آليات حوكمة الشركات التي تحتوي عليها المؤسسات العمومية وقياس مدى جودتها. بالإضافة إلى قياس أعراض الفساد التي يمكن أن تعاني منها هذه الشركات.

المراجع

- 1- د. بشرى نجم عبدالله المشهداني، أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي، بحث منشور ضمن الموقع الرسمي لهيئة النزاهة العراقية، دون تاريخ، http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=470
- 2 - OECD, G20/OECD Principles of Corporate Governance, OECD Report to G20 Finance Ministers and Central Bank Governors, Turkey, September 2015.
- 3- محمد حسين يوسف: "محددات الحوكمة و معاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر " منشورات بنك الاستثمار القومي، يونيو 2007.
- 4- بن الطاهر حسين و آخرون: "دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي، جامعة بسكرة، يومي 6 و 7 ماي 2012.
- 5- كينيث أ. كيم، جون نوفسنجر، دريك ج. موهر، حوكمة الشركات، الأطراف الراصدة والمشاركة، ترجمة: أ.د. محمد عبد الفتاح العثماني، د. غريب جبر غنام، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2012.
- 6-U.N., DRAFT UNITED NATIONS HANDBOOK ON PRACTICAL ANTI-CORRUPTION MEASURES FOR PROSECUTORS AND INVESTIGATORS
- 7-Glossary, How do you define corruption?, <http://www.transparency.org/what-is-corruption/>
- 8-أ.م.د. فيحاء عبد الخالق يحيى البكوع، أ.م. منهل مجيد أحمد، تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية (دراسة نظرية تحليلية).
- 9.Combating Corruption: A Private Sector Approach, Center for International Private Enterprise
- 10- Corruption, <https://en.wikipedia.org/wiki/Corruption>

- .11- UN, DRAFT UNITED NATIONS HANDBOOK, OpCt
12- UN, DRAFT UNITED NATIONS HANDBOOK, OpCt
13-Combating Corruption: A Private Sector Approach, Op.Ct p 05.
14-Corruption, <https://en.wikipedia.org/wiki/Corruption>
15- Corruption, <https://en.wikipedia.org/wiki/Corruption>
16-أبرام.ميليستين جي دي، الفصل الثاني: دور مجالس الإدارة والمساهمين في حوكمة الشركات، أبريل 2001، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE.
(<http://www.businessdictionary.com/definition/discretion.html> -17 تاريخ الاطلاع: 2016/05/02).
18-Gérard CHARREAUX, **VERS UNE THÉORIE DU GOUVERNEMENT DES ENTREPRISES**, CREGO, workingpaper, n° 9603, Mai 1996.
19-القانون رقم 90-11 مؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990، يتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية، العدد 17.